تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني

أ. خليفة حماش
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة.

كان الجيش يشكل الركيزة الأساسية التي بني عليها نظام الحكم في الجزائر في العهد العثماني شأنها في ذلك شأن الأيالات العثمانية الأخرى، حتى أن مصطلح " اوجاق"[1] الذي كان في إستانبول يطلق على الفرق العسكرية التي يتشكل منها الجيش العثماني[2]، فقد كان بخصوص الجزائر يستخدم للدلالة على وحدة الجيش، وعلى الأيالة ذاتها أيضا، فيقال :جزاير غرب اوجاغي"[3]. ونظرا إلى علاقة الجيش باستمرار نظام الحكم في الأيالة فإن الولاة العثمانيين كانوا يحرصون على تجديد عناصره باستمرار بواسطة تجنيد المتطوعين في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية في الأناضول بصفة خاصة، وكذلك في أوروبا وأفريقيا وجزر البحر المتوسط، وجلبهم إلى الجزائر وضمهم إلى وحدات الجيش بها[4]. وعلى الرغم من الهزات العنيفة التي

لحقت نظام الحكم في الجزائر في مراحل تاريخية معينة، وما ترتب عنها من نتائج أثرت بشكل ملموس على العلاقات المباشرة بين الأيالة والباب العالي[5]، فإن تجنيد المتطوعين ظل على امتداد العهد العثماني يشكل الحبل المتين الذي يشد الجزائر إلى الدولة العثمانية، ومن أجل ذلك بقي الجانبان يرعيانه ويعطيانه اهتماما كبيرا، حتى أن الجزائر كانت لا تتورع عن التورط في أزمات مع الدول الأوروبية إذا صدر من تلك الدول ما يعيق وصول هؤلاء المجندين من الأقاليم العثمانية إليها كما حدث في عام 1796م مع الدانمارك[6].

ولم يكن حرص الباب العالي ممثلا في السلطان يقل في ذلك عن حرص الجزائر، خصوصا أنه كان يدرك أهمية هؤلاء المجندين في دعم قدرة الأيالة العسكرية في مواجهة الاعتداءات الأوروبية عليها، ولذلك كان يعمل على استمرار وصولهم إليها حتى وإن أظهر ولاتها تعنتا في الاستجابة لأوامره في بعض القضايا السياسية أو أبدوا تجاهه تصرفات غير مرضية. وذلك ما حدث على سبيل المثال إبان حرب اليونان، وبالتحديد في شوال 1241 هـ / 1826 م، حيث رفع القبودان دريا (وهو قائد الأسطول العثماني) محمد خسرو باشا تقريرا إلى السلطان محمود الثاني، أخبره فيه بانفصال السفن الجزائرية عن الأسطول العثماني من غير إذن منه وعودتها إلى الجزائر، واقترح عليه في ذلك التقرير معاقبة الجزائريين على فعلتهم تلك، بوقف وصول المجندين إلى أيالتهم من الأقاليم العثمانية[7]. إلا أن رد السلطان محمود على ذلك الاقتراح جاء مخيبا لأمل القبودان باشا، إذ اعتبر من غير اللائق أن يحرم الجزائريون من الامدادات العسكرية التي ترسل إليهم من الدولة العثمانية بسبب ذلك الخطإ، خصوصا أنهم في مواجهة عدو لدود وهو الأنكليز. وأمر السلطان

عوض ذلك العقاب الذي اقترح عليه القبودان باشا، أن يرسل إليهم فرمان يتضمن معاتبتهم على عملهم وتوجيه النصيحة لهم بعدم تكرار مثل ذلك العمل في المستقبل[8].

غير أن ذلك لم يكن هو دائما موقف الباب العالي من الاقتراحات التي كانت ترفع إليه بوقف وصول المجندين إلى الجزائر، وإنما كان يحدث أن يستجيب إليها في بعض الظروف، كما حدث مع أنكليترا التي اقترحت عليه ذلك عام 1800 من أجل إرغام الأيالة على إطلاق سراح أسراها المحتجزين لديها، وإعلان الحرب إلى جانبها هي والدولة العثمانية ضد فرنسا التي كانت آنذاك تحتل مصر[9]. وكانت تلك الاستجابة من الباب العالي هي التي شجعت القنصل الفرنسي في الجزائر دوبوا تانفيل في عام 1808 م، على أن يرسل إلى حكومته يقترح عليها عرض الاقتراح نفسه على الباب العالي من أجل إرغام الأيالة على أن تعيد إلى فرنسا امتيازاتها التجارية في سواحل الجزائر الشرقية والتي انتزعتها منها الأيالة في تلك السنة ومنحتها لأنكليترا[10].

ولكن استغلال موضوع التجنيد من قبل الأوروبيين من أجل الضغط على الجزائر لم يتوقف عند ذلك الحد، وإنما تجاوزه إلى أن اقترح أن يكون ضمن مشاريع أوروبا السياسية والعسكرية العامة الموجهة ضد الجزائر، وتجلى ذلك في مؤتمر فيينا عام 1814-1815 م، حيث طلب السير سيدني سميث (رئيس منظمة فرسان القديس يوحنا لمحاربة استرقاق الأوروبيين في بلاد المغرب) في تقريره الذي قدمه للمؤتمر، من الدول الأوروبية أن تمارس ضغطا جماعيا على الباب العالي لإرغامه على التوقف عن إمداد الأيالات المغاربية الثلاث ومنها الجزائر بشكل

خاص، بالمتطوعين، ومنع الجزائريين من تنظيم عمليات التجنيد في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية لإضعاف قوة الأيالة العسكرية وإرغامها على التوقف عن ممارسة القرصنة ضد السفن الأوروبية واسترقاق الأوروبيين[11].

ولكن الضغوطات الأوروبية لم تكن وحدها هي التي تجعل الباب العالي يوقف إرسال المجندين إلى الجزائر، وإنما كانت هناك قضايا أخرى تتعلق بالعلاقات بينه وبين الأيالة أيضا، ومن ذلك استيلاء الجزائريين على السفن اليونانية التي يعتبر أصحابها من رعايا الباب العالي، وكان البطريق اليوناني في إستانبول في حالة حدوث مثل ذلك الاستيلاء من الجزائريين يتدخل لدى الباب العالي لكي يرسل إليهم ويطلب منهم الإفراج عن تلك السفن وإطلاق سراح أصحابها من غير التعرض إليهم بأذى. ولكن الجزائريين كانوا في كثير من الحالات يعتبرون أعمالهم تلك شرعية ويرفضون الاستجابة لطلب الباب العالي بخصوصها، مما يجعل الباب العالي يلجأ إلى وقف وصول المجندين إليهم من إزمير. وهذا الموضوع هو الذي أشارت إليه رسالة القبودان دريا محمد خسروا باشا إلى سلطات مدينة إزمير في 24 ذي الحجة 1231 هـ / 1816 م حيث أخبرهم في البداية بالظروف التي أدت إلى منع الجزائريين فيما سبق من تنظيم عمليات التجنيد، وتتمثل في التعرض لرعايا الباب العالي في البحر المتوسط والاستيلاء على سفنهم، وبعد ذلك أطلعهم على صدور فرمان من السلطان يسمح لهم بذلك بسبب رضوخهم لإرادته وتعهدهم بعدم تكرار مثل ذلك العمل في المستقبل[12].

وأما فيما يتعلق بعملية التجنيد ذاتها فإنها كانت تتركز في الأناضول، وبصفة خاصة في مدينة إزمير المطلة على بحر إيجه، حيث كانت الجزائر تمتلك

مركزا يطلق عليه "خان"، ويتكون من عدد من الغرف بعضها أرضي وآخر علوي، وفيه مسجد ومخازن، ويشرف عل إدارته وكيل يعينه الباشا في الجزائر ويسمى "باش دائي" أو " باش دايي" أو "سر دايي"، ويعمل تحت أوامره عدد من الموظفين يعرف كل واحد منهم باسم "دائي" أو "دايي". وكانت مهمتهم جميعا تتركز حول تنظيم عمليات التجنيد لصالح الأيالة، والتي كانت تتم بنصب خيمة كبيرة يطلق عليها اسم "أوطاق"، والتي ما أن يراها الراغبون في التجنيد حتى يتوافدوا عليها لتسجيل أسمائهم في القائمة التي يعدها الدايات بتلك الخيمة. وكان المسجلون منهم ينقلون إلى الخان للاقامة به إلى أن يتم جمع عدد معتبر منهم وتأتي سفينة تابعة للأيالة أو تؤجر لهم سفينة أوروبية وتنقلهم إلى الجزائر[13].

وكانت عمليات التجنيد تكلف خزينة الأيالة مبالغ باهظة، تصرف في تأجير الأرض التي تقام عليها خيمة التجنيد، وفي النفقة على الجنود المقيمين في الخان، ودفع مرتبات الدايات الذين يشرفون على التجنيد، وكذلك الإمام والعمال المساعدين، وتكاليف الترميمات التي تجري على الخان من وقت إلى آخر[14]. ومن أجل تغطية تلك النفقات جميعا أرسل أحمد باشا عام 1222 هـ / 1807 م مبلغ ثلاثة عشر ألف قرش إلى الباش دايي رفقة الرئيس حميدو الذي توجه إلى إزمير في ذلك العام[15]. وحسبما ورد في أحد سجلات الإدارة المركزية للأيالة فإن مصاريف الخان بلغت خلال الفترة من رجب 1240 هـ إلى 15 ربيع الأول 1244 هـ / 19 فيفريي 1825م-25 ديسمبر 1828 م) مبلغا قدره خمسة آلاف وثمانمائة وسبعين (5870) قرشا، وذلك بمعدل قدره 130 قرشا في كل شهر[16]. وبالإضافة إلى مصاريف الخان فإن الأيالة كانت ترسل من حين إلى آخر بعض الهدايا الثمينة

إلى عدد من رجال الحكومة العثمانية في إستانبول وفي مقدمتهم القبودان دريا ومساعديه، وكذلك إلى حكام المدن الذين لهم ضلع في عمليات التجنيد في الأناضول، كأسلوب لكسب مساعدتهم في تنظيم عمليات التجنيد[17].

ولم يكن حاكم مدينة إزمير يسمح لباش دابي الجزائر بتنظيم أية عملية للتجنيد إلا بإذن من الباب العالي. وللحصول على ذلك الإذن فقد كان من الطبيعي أن يتصل الباشا في الجزائر بالسلطان بإستانبول، أو يقوم الباش دابي برفع تقرير إلى القبودان باشا يشرح له فيه ـــ بناء على المعلومات التي يرسلها إلية الباشا من الجزائر ـــ الوضع العسكري في الأيالة ويخبره بحاجتها إلى المجندين. وبعد أن يأخذ القبودان دريا رأي السلطان في ذلك يرسل الأمر إلى حاكم مدينة إزمير بالسماح للجزائريين بنصب خيمة التجنيد. وكان يشترط على الباش دابي في أثناء ذلك احترام إرادة السلطان في تسجيل المتطوعين، وذلك بعدم ممارسة الضغوط على الأشخاص لإرغامهم على قبول التجنيد، وضمان أمن المتطوعين منهم، وتقديم تقرير للباب العالي عن عملية التجنيد بعد انتهائها، ويذكر فيه عدد المجندين[18]. ولكن ذلك الإذن كانت ضرورته تبرز أكثر عندما يكون الباب العالي قد سبق أن أمر سلطات مدينة إزمير بمنع الجزائريين من تنظيم عمليات التجنيد من أجل الضغط عليهم للاستجابة إلى أوامره في قضية من القضايا كما سبق الإشارة.

وعلاوة على نشاط الخان في إزمير فقد كانت هناك طرق أخرى يمكن أن نعتبرها بعيدة عن مراقبة الباب العالي، تستخدمها الأيالة في جلب المتطوعين، ومنها طريقة الجنود القدامى أنفسهم. إذ أن عددا منهم كانوا بعد أن يقضوا مدة طويلة في الجزائر ويجمعون في أثنائها مبلغا معتبرا من المال، ينهبون إلى أوطانهم لزيارة

أهاليهم، ومن الطبيعي أن يحدثوا أقاربهم وأصدقاءهم عن وضعهم في الجزائر، ويشجعوهم على السفر معهم للانضمام إلى وحدات الجيش بها. وعندما يعود هؤلا الجنود إلى الجزائر يحضرون برفقتهم عددا من هؤلاء الأقارب والأصدقاء ويقدمونهم إلى الموظف القائم على سجلات الجند وهو المقاطعه جي، ليسجل أسماءهم، ويتولون هم أنفسهم تعليمهم قواعد النظام[19].

كما كان من المجندين من يأتون إلى الجزائر على متن سفن التجارة والحجيج، وقد يكون ذلك بمبادرتهم الخاصة، أو يرسلهم وكلاء الأيالة المقيمون في المدن العثمانية الرئيسية مثل إستانبول والاسكندرية وتونس. غير أن مثل هؤلاء الجنود كان عددهم قليلا إذا قورن بالأعداد التي كانت تأتي منهم من إزمير. وكأمثلة على ذلك فقد ورد في بعض القوائم أن أربعة منهم قدموا عام 1231 هـ من الاسكندرية على متن سفينة تابعة لبعض التجار[20]، وفي 12 ربيع الأول 1245 قدم اثنا عشر منهم برفقة حاجي محمود من مصر[21]، وفي 25 رجب عادت سفينة الحجيج وعلى متنها جنديان[22]، وفي 29 ذي القعدة من السنة نفسها قدم ستة من تونس[23].

ولم تكن الأيالة تكتفي بما كان يصلها من متطوعين بتلك الطرق المذكورة، وإنما كانت علاوة على ذلك ترسل من حين إلى آخر وفودا من أجل ذلك الغرض إلى بعض المدن والجزر العثمانية. فأرسلت في 20 جمادى الأولى 1215 هـ / 21 سبتمبر 1800 م وفدا برئاسة ضابط برتبة بولوك باشي إلى جزيرة رودس، وعاد في أوائل ربيع الأول من السنة الموالية وبرفقته مائة وسبعة عشر (117) متطوعا. كما أرسلت وفدا آخر عام 1215 هـ يتكون من اثنين وعشرين

شخصا إلى إزمير، وعاد في السنة الموالية وبرفقته مائتان وتسعة وسبعون (279) متطوعا. وفي 2 رمضان 1220 هـ / 24 نوفمبر 1805 م توجه وفد آخر إلى جهة غير معلومة للغرض نفسه[24].

وفيما يتعلق بأصل هؤلاء المجندين فكانوا ـ كما هو واضح ـ يأتون إلى الجزائر من مناطق متعددة من أقاليم الدولة العثمانية، ومن أجناس مختلفة أيضا.وكان البعض منهم يأتون حتى من مناطق خارجة عن حدود الدولة العثمانية. ولكن أغلبهم كانوا من مدن الأناضول مثل آيدين، و آلا شهر، وإزمير، وإزميت في غربيه، وبيي شهر وأسكي شهر وأنقره وكوتاهية وقونية في وسطه، وسيواس وأماسيا وصامصون وقره حصار وقره باغ(على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان حاليا) وديار بكر وجبل الأكراد في شرقيه. وأما في أوروبا فنجد استانبول وبلاد الأرنؤوط (ألبانيا). وأما في جزر البحر المتوسط فنجد يوزجه آطسه (تنيدوس) و مدللي ورودس وكريت وحتى مالطه. وفي أفريقيا نجد الاسكندرية وطرابلس وتونس. وإذا أردنا أن نحدد أجناس هؤلاء المجندين فيمكن القول بأنهم إذا كانوا في أغلبهم أتراكا، فقد كان من بينهم الأكراد والتاتار والفرس والألبان والعرب والأوروبيون أيضا، ولكن الإسلام كان يوحدهم جميعا[25].

وكانت الأيالة في عهودها الأولى تختار من المتطوعين من تتوفر فيهم صفات الشجاعة والأمانة والاستقامة وغير ذلك من الصفات التي يشترطها نظام الجندية الإسلامي وتتطلبها القوانين الداخلية للجيش العثماني[26]. وأما في الفترة المتأخرة فقد تخلت عن ذلك وأصبحت تجمع المتشردين في المدن، بل حتى اليهود والمسيحيين من اليونانيين وغيرهم الذين يقومون بتختين أنفسهم ليتظاهروا بالإسلام

ويقبل بسبب ذلك تجنيدهم كما ذكر أحمد الشريف الزهار[27]. بل الخطر بلغ مداه عندما أصبح الباب العالي نفسه يشجع على تجنيد العناصر الخطيرة على الأمن العام في المدن العثمانية وإرسالهم إلى الجزائر من أجل إبعادهم عن مواطنهم. وذلك ما يمكن استنتاجه من تقرير رفع إلى السلطان سليم الثالث عام 1219 هـ / 1804 م طلب فيه منه الموافقة على إرسال ما يقرب من خمسين شخصا تمردوا في مدينة درمنجلير بجزيرة رودس وألحقوا الأذى بأهلها، إلى الجزائر على متن سفينة تابعة للأيالة كانت قد قدمت إلى الجزيرة المذكورة لجمع المتطوعين. واعتبر التقرير تجنيد هؤلاء الأشخاص وسيلة يصلحون بها أنفسهم بسبب ما سيقدمونه من خدمة عسكرية في الدفاع عن الدولة العثمانية[28].

ولم يكن التجنيد يخضع لنظام معين، لا من حيث الزمن الذي تنظم فيه عمليات التجنيد، ولا من حيث الأعداد المطلوب تجنيدها من المتطوعين. إذ كان المتطوعون يصلون إلى الجزائر في أوقات مختلفة وبأعداد غير منتظمة، وذلك كله تبعا للظروف العسكرية والمالية وحتى السياسية التي تكون عليها الأيالة. وحسب الدراسة التي أعدها مارسيل كولومب حول الموضوع، فقد بلغ عدد المتطوعين الذين وصلوا إلى الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من عهد الأيالة (1800-1830م)، ثمانية آلاف وخمسمائة وثلاثة وثلاثون (8533) متطوعا. بلغ عددهم في العقد الأول 2264 متطوعا، وفي العقد الثاني 4115، وفي العقد الثالث 2154[29].

غير أن القوائم التي وردت في بعض سجلات الإدارة المركزية للأيالة، وبعض المعلومات الواردة في مراسلات القنصل الفرنسي دوفال حول الموضوع، والتي تعود كلها إلى الفترة المذكورة، قد أمدتنا بنتيجة تختلف قليلا عما ورد في

الدراسة المشار إليها. إذ تفيد تلك المصادر مجتمعة أن العدد الذي وصل من المتطوعين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1229 و 1246 هـ (1814-1830 م) فقط قد بلغ ستة آلاف وخمسمائة وسبعة (6507) متطوعا[30]. وكما يوضح الرسم البياني الملحق بهذه الدراسة، فإن ذلك العدد الأخير كان موزعا على مرحلتين،تمتد الأولى منهما بين عامي 1229 و 1236 هـ (1814- 1820م)، ووصل في خلالها (5034) متطوعا، وذلك بمعدل قدره 629 متطوعا في كل سنة. غير أن ذلك الرقم لا يمثل الحقيقة كلها، فهو يرتفع في بعض السنوات إلى أكثر من الضعف مثلما هو في عام 1232 هـ / 1816- 1817 م، وهو العام الموالي للحملة الأنكليزية على الجزائر، ثم في عام 1235 هـ / 1819-1820م، وهو العام الذي بدأت فيه الدول الأوروبية تصعد من تهديداتها ضد الأيالة لارغامها على تبني قرارات مؤتمر فيينا (1814- 1815م) المتعلقة بإلغاء القرصنة[31].كما أن ذلك الرقم ينخفض في سنوات أخرى إلى أقل من الثلث مثلما هو في عام 1233 هـ / 1817- 1818 م، وهو العام الذي حدثت فيه إصلاحات علي باشا التي تمثلت أساسا في محاولة القضاء على الجيش الانكشاري وإحلال جيش جديد محله[32].

أما المرحلة الثانية فتمتد بين عامي 1237- 1246 هـ / 1821-1830 م، ووصل في خلالها إلى الجزائر 1473 متطوعا، وهو عدد يساوى أقل من ربع العدد الإجمالي المذكور، وذلك بمعدل 163 مجندا فقط في السنة الواحدة. مما يبين مدى تدهور نظام التجنيد الذي كانت تقوم به الأيالة في الأقاليم العثمانية، ويترجم العجز العسكري الخطير الذي صارت تعانيه من جراء ذلك. وهو الوضع الذي عبر عنه حسين باشا آخر الولاة العثمانيين في الجزائر في رسالته إلى السلطان محمود

الثاني في جمادى الأولى 1243 هـ / ديسمبر 1827م. فأخبره بأن الأيالة لم يصلها المتطوعون منذ سنوات على الرغم من حاجتها الماسة إليهم، والتمس منه إصدار أمر إلى حكام الأقاليم في إزمير والمدن الأخرى بالسماح بتجنيد أعداد وفيرة منهم وإرسالهم إلى الجزائر[33].

وقد وقع خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الثالث عشر الهجري (العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي) حدثان بارزان كانا وراء تدهور التجنيد الذي كانت تقوم به الأيالة في الأقاليم العثمانية، وبشكل خاص في غربي الأناضول، تمثل أحدهما في الحرب اليونانية العثمانية التي حولت البحر المتوسط إلى ساحة قتال مستمر بين اليونانيين والعثمانيين، مما أثر بشكل كبير على الاتصالات بين الجزائر وأقاليم الدولة العثمانية في الشرق، وبشكل خاص مع مدينة إزمير التي كانت تشكل المصدر الأساس الذي تتزود منه الأيالة بالمتطوعين. وذلك الوضع هو الذي عبر عنه الباش دائي الحاج حسين بتلك المدينة في إحدى رسائله إلى حسين باشا في الجزائر عام 1241 هـ / 1826م، فأخبره بأنه تجمع لديه في الخان ما بين خمسين وستين متطوعا، وطلب من أصحاب السفن نقلهم إلى الجزائر، ولكنهم رفضوا جميعا طلبه بذريعة الخوف من تعرض القراصنة اليونانيين لسفنهم[34]. ولم يكن ذلك الخوف من جانب أصحاب السفن في الحقيقة وهميا وإنما كان حقيقيا، كما ذكر وكيل الأيالة في تونس محمد بن أمين السكة في إحدى رسائله إلى حسين باشا أيضا في عام 1243 هـ / 1827م، فأخبره بتعرض القراصنة اليونانيين لسفينة أنكليزية كانت متوجهة إلى إزمير ونهبوا البضاعة التي كانت تحملها وكانت ملكا لتجار جزائريين[35].

وأما الحدث الثاني الذي أثر على التجنيد الذي كانت تقوم به الأيالة فكان ميدانه إستانبول عاصمة الدولة العثمانية، وتمثل في القضاء على الجيش الانكشاري على يد السلطان محمود الثاني في عام 1241 هـ / 1826م. وفي الواقع فإن عملية إلغاء ذلك الجيش في حد ذاتها لم تؤد إلى منع الأيالة من مواصلة تنظيم عمليات التجنيد في الأناضول، ذلك أن السلطان محمود نفسه أمر في خطه الهمايوني على الرسالة التي أرسلها إليه حسين باشا وقد سبق الاشارة إليها، بالسماح للمتطوعين بالذهاب إلى الجزائر[36]. ولكن تدهور التجنيد كان إحدى النتائج غير المباشرة لذلك العمل، ذلك أن شباب الأناضول الذين كانت لهم رغبة في العمل العسكري، صاروا لا يكلفون أنفسهم مشقة السفر إلى بلد بعيد مثل الجزائر لا يعرفون مصيرهم فيه من أجل تحقيق تلك الرغبة، وإنما صار بإمكانهم تحقيق ذلك في مدن الأناضول نفسها وبالقرب من أهاليهم، بعد أن فتح أمامهم السلطان محمود نظام الجيش الجديد الذي أحله محل نظام الجيش الانكشاري، ومن أهم تلك المدن إستانبول وإزمير. وتلك النتيجة هي التي عبر عنها الباش دائي الحاج حسين في رسالة أخرى إلى حسين باشا في عام 1242 هـ / 1826م، فأخبره بأن تسجيل الجنود في النظام الجديد الذي أحدثه السلطان وبناء الثكنات لهم يجريان على قدم وساق في جميع أنحاء الروميلي والأناضول، وذكر له أن إقبال الناس على الانضمام فيه يزداد يوما بعد يوم. وبخصوص تأثير ذلك النظام على التجنيد الذي كانت تقوم به الأيالة، ذكر الباش دائي في رسالته أن صعوبات كثيرة صارت تعترض عمله، وأن عدد المتطوعين قد قل بدرجة كبيرة لأن " جملة أهل الإسلام محبتهم الآن العسكر المحمدي" [37] (نسبة إلى السلطان محمود).

ومع ازدياد مشاكل الدولة العثمانية الداخلية والخارجية بسبب الحدثين المذكورين، وتصاعد الأزمة بين الجزائر وفرنسا بين عامي 1827-1830م، وضرب الحصار على مدينة الجزائر من قبل الأسطول الفرنسي، ازدادت العقبات أمام الأيالة في مجال التجنيد الذي كانت تقوم به في الأناضول وأطراف الدولة العثمانية الأخرى، حتى أصيبت بالركود ثم توقف تماما قبيل الحملة الفرنسية على الجزائر في عام 1246 هـ / 1830م. وقد وصف الباش دائي الحاج حسين في إزمير ذلك الوضع في رسالة بعث بها إلى حسين باشا في 27 جمادى الثانية 1243 هـ / 15 جانفي 1828 م، فذكر أنه بذل كل ما في وسعه من أجل جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر، واستطاع أن يجمع بضع عشرات منهم، ولما رفض أصحاب السفن الاستجابة إلى طلبه بنقلهم إلى الجزائر اضطر إلى إلغاء تسجيلهم وتسريحهم، خصوصا أنه لم يستطع تحمل نفقات إقامتهم في الخان. وفي آخر الرسالة أخبره بالرغبة في التوقف عن مواصلة العمل بالخان والعودة إلى الجزائر[38].

ووسط تلك الظروف الصعبة التي أحاطت بالأيالة من كل الجوانب، انتهت وظيفة الباش دائي في إزمير، ووضع حد لنشاط الخان الذي كانت تمتلكه الأيالة بها، وكانت تدار منه عمليات التجنيد[39]. وكانت آخر دفعة من الجنود وصلت إلى الجزائر هي التي ـــ كما يبدو ـــ تحدث عنها الباي الحاج أحمد (حاكم مقاطعة قسنطينة في الجزائر) في الرسالة التي بعث بها إلى حسين باشا في 27 ذي القعدة 1245 هـ /30 جوان 1830، وذكر بخصوصها أن الحاج عمار وكيل الجزائر في تونس قد أرسل إليه يعلمه بوصول ابن مصطفى رئيس ـــ من مصر كما يبدو ـــ ومعه تسعة وعشرون جنديا، وأنه أرسل إليهم البغال لتحملهم إلى

الجزائر[40]. غير أن القنصل الفرنسي في تونس لوسيس Lesseps أرسل يوم 21 جويلية 1830، وذلك بعد سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين بستة عشر يوما، رسالة إلى قائد الجيش الفرنسي في الجزائر، دوبورمون De Bourmont ، أخبره فيها بأن ثلاثمائة جندي كانوا قد جندوا في المشرق للخدمة في الجيش الجزائري، قد وصلوا إلى تونس على متن سفن أجنبية، وأنه تدخل لدى الباي التونسي لمنعهم من التوجه إلى الجزائر، فاستجاب له الباي وقام بتعيين احدى سفنه لإعادتهم إلى بلادهم في المشرق[41]. ويفهم من عبارة "سفن أجنبية des navires étrangers" التي وردت في الرسالة أن هؤلاء الجنود لم يأتوا في دفعة واحدة وإنما في دفعات، ولعل من بينها الدفعة التي تحدث عنها أحمد باي في رسالته إلى حسين باشا كما سبق الإشارة. وفيما يتعلق بالعدد الذي ذكره القنصل يبدو أنه عدد غير حقيقي ومبالغ فيه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات التي صارت تواجه عملية التجنيد التي كان يقوم بها الجزائريون في الأناضول كما سبق أن بيناه. وإذا لم يصح هذا الاحتمال فإن رواية القنصل لا تتحدث عن مجندين عاديين وإنما عن إمدادات عسكرية أرسلت إلى الجزائر من منطقة من المناطق العثمانية.

وأرجو في النهاية أنني أسهمت بواسطة هذا العمل المختصر في الكشف عن أحد جوانب العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية، وهو موضوع التجنيد الذي يعتبر من الموضوعات المهمة التي قامت عليها العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية. وهو يحتاج إلى عمل واسع وعميق يؤرخ للظروف المختلفة التي كان يتم فيه، والجهود التي كان يحتاج إليها، والأموال التي كانت تنفق من أجله، والفضاء الجغرافي الذي كان يغطيه، والأعراق التي كان يشملها، والأجهزة الإدارية التي

كانت تشرف عليه، والنظام الذي كان يخضع له، والمواقف السياسية والأحداث التاريخية التي كانت تتحكم فيه وتوجهه، وأهميته في استمرار نظام الحكم الذي كان قائما في الأيالة والمظاهر التي كانت تميزه، وغير ذلك من العناصر التي توضح الموضوع طوال الثلاثة قرون التي دامها الوجود العثماني في الجزائر. وهو عمل ليس باليسير لأنه يحتاج إلى إمكانات علمية ومادية يمكن اعتبارها غير معتادة في جامعاتنا في هذا العصر، نظرا إلى الخصائص التي تمتاز بها مصادر الموضوع، والمعرفة التاريخية المميزة التي يحتاج إليها البحث.

الهوامش:

[1] يعني في اللغة التركية الأشياء التي لها علاقة بالتقارب والائتلاف، فهو يعني المدفأة والموقد اللذين يجتمع حولهما الأفراد، والمساحة الصغيرة من الأرض التي يحددها الفلاح لغرس نوع معين من الخضر أو الفواكه، والمنزل الذي تجتمع فيه العائلة، ويطلق حتى على العائلة والأسرة أيضا. ويبدو أنه لما كانت وحدات الجيش تعيش مجتمعة ومتآلفة مثل الأسرة الواحد، فقد أطلق عليها هي أيضا (Kélékian, Diran, Dictionnaire Turc – Francais, Istanbul, 1911)

[2] كان عدد تلك الفرق سبعا تشكل المشاة، وواحدة تشكل الفرسان. وهي: عجم اوجاغي، ويكيجري اوجاغي، وطوبجي اوجاغي، وطوب عربه جيلري اوجاغي، وجبه جي اوجاغي، ولغمجي اوجاغي، وحمباجي اوجاغي، وسواري اوجاغي. وتسمى جميعا: قابو قولي اوجاقلري. (حول تفاصيل ذلك راجع: Uzunçarsili (I.H.), Osmanli Devleti Kapukulu Ocaklari, Ankara, T. T. K. Basimevi,2 cilt, 1984.

[3] Deny, Jean, les registres de solde des janissaires d'Alger, in: R. A. 61/ 1920, p 36.

[4] ليس لدينا احصاءات دقيقة حول عدد الجنود الذين كانوا في الجزائر عبر مراحل التاريخ العثماني، وكل ما نعرفه حولهم عبارة عن تقديرات عامة ذكرتها المصادر الأوروبية المعاصرة آنذاك، ومن ذلك ما ذكره رجال الدين التابعين لمنظمة نوتر دام في أوائل النصف الثاني من القرن السابع عشر للميلاد، من أن عددهم كان نحو 22 ألفا (les Religieux de l'ordre de Notre Dame, Miroire de la charité, Aix, 1663, p 261.)، وما ذكره لوجيي دو تاسي في الربع الأول من القرن الثامن عشر من أن ذلك العدد صار 12 ألفا (Laugier de Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Amesterdam, 1725, pp 77, 204.)، وما ذكره القنصل الفرنسي في الجزائر فاليير في احد تقاريره عام 1781 م، من أن عددهم صار يتراوح بين 6 آلاف و7 آلاف، بعدما كان عشرة آلاف. وأضاف القنصل قوله بأن ذلك العدد صار يتناقص يوما بعد يوم (Chaillou, Lucien, l'Algérie en 1781, Mémoire du consul C. Ph. Valliere, Toulon, chez l'auteur, s. d., pp 9, 37.).

[5] كان آخر تلك الأحداث ما وقع عام 1711 م حيث تم التخلص بصفة نهائية من الباشا الذي كان يرسل من إستانبول وصار تعيينه يتم من بين عناصر الجند في الجزائر، واقتصر دور الباب العالي بعد ذلك على تثبيت الشخص المعين في منصبه بإرسال رموز الولاية إليه. وهي القلينج(السيف) والقفتان(اللباس الرسمي) والفرمان(أمر التعيين).

[6] راجع تفاصيل تلك الأزمة في: كاثكارت جيمس لينـدز (الأسير الأمريكي في الجزائر)،مذكرات، تعريب إسماعيل العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 249 – 252.

[7] الجزائر، مركز الأرشيف الوطني، وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ . هـ 39315 / 1241.

[8] المصدر نفسه.

[9] باريس، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، C.C.C./ Alger، مجلد 39، ورقة 3، رسالة من القنصل الفرنسي دوبوا تانفيل، 5 جانفي 1808.

[10] المصدر نفسه، الرسالة نفسها.

[11] توجد نسخة من التقرير في: باريس، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، M.D./ Afrique، مجلد 5، ورقة 238.

[12] الجزائر، المكتبة الوطنية، وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المجموعة 3204، الرسالة رقم 22.

[13] تونس، المكتبة الوطنية، ، مخطوط رقم 37، مراسلات دايات الجزائر، الأوراق: 10، 14 – 15، 42–43 : ثلاث رسائل من الباش دائيات بإزمير إلى الباشاوات في الجزائر، في السنوات: 1222 هـ ، و 1236 هـ، و 1243 هـ. ووردت في الرسائل المذكورة لفظتا ضاي وداي، وهما لفظتان عاميتان، ولفظتا سر دائي وباش دائي. وراجع ايضا: باريس الأرشيف الوطني 14 MI 228، سجل 13، ورقة 54، حيث وردت قوائم لبعض الجنود الذين أرسلهم الباش دابي من إزمير. وحتى قانون أسواق مدينة الجزائر (الجزائر، المكتبة الوطنية، مخطوط رقم 1378) لم يغب عن محرره موضوع التجنيد، فسجل مرة (ص 23) أن ست عشرة سفينة

جلبت الجنود في عام 1039 هـ ، وسجل مرة أخرى (ص 23) أن عشر سفن توجهت من الجزائر إلى الأناضول عام 1112 هـ لجلب الجنود.

[14] مراسلات دايات الجزائر، ورقة 10- 11 ، رسالة من الباش دابي الحاج محمد بإزمير إلى أحمد باشا، 1222 هـ.

[15] المصدر نفسه، الرسالة نفسها.

[16] 14 MI 228، سجل رقم 16، ورقة 13.

[17] توجد نماذج من تلك الهدايا في: (14 MI 228)، سجل رقم 15، ورقة 3. وراجع أيضا: Colombe, Marcel, Contribution a l'étude du recrutement de l'Odjak d' Alger, in: R. A / 1943, p 175.

[18] وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ هـ 16872 / 1231، تقرير من القبودان باشا إلى السلطان محمود الثاني لإرسال الإذن إلى باش دابي الجزائر في إزمير لتنظيم عمليات التجنيد عام 1231 هـ.

[19] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984، ص 119.

[20] 14 MI 228، سجل 13، ورقة 55.

[21] المصدر نفسه، ورقة 69.

[22] المصدر نفسه، الورقة نفسها.

[23] المصدر نفسه، الورقة نفسها.

[24] Colombe، المصدر السابق، ص 173.

[25] كان العثمانيون في الجزائر يهتمون بإلحاق أسماء موطنهم الأصلي بأسمائهم الشخصية كنظام للتسمية، ويذكرون ذلك حتى في السجلات الإدارية، فيقال على سبيل المثال: يوزجه آطه لي مصطفى خوجه، نسبة إلى جزيرة يوزجه آطه، وقره باغلي قائد ابراهيم، نسبة إلى مدينة قره باغ، ومالطيز مصطفى رئيس، نسبة إلى جزيرة مالطة، وهكذا ...(راجع تلك الأسماء وغيرها

في: 14 MI 228 ، سجل 13، الأوراق 57، 70، 80.) وقد ذكر Colombe، (المصدر السابق، ص 172، هامش 17) أكثر من ستين مدينة وبلدة.

[26] حول تلك القوانين راجع : خليفة حماش، العلاقات بين الجزائر والباب العالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، 1988، ص 106 وما بعدها.

[27] المصدر السابق، ص150 . وراجع أيضا: حمدان بن عثمان خوجه، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص 149.

[28] وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، خ هـ 3374 / 1219.

[29] Colombe، المصدر السابق، ص 180.

[30] بمقارنة ما ورد في مراسلات القنصل الفرنسي دوفال (C C C \ Alger، مجلد 45، الأوراق: 99 ، 246، 274، 311) بما ورد في سجلات الإدارة الجزائرية (14 MI 228، سجل 13، الأوراق: 54- 55، 69-70، 72) تبين أن ما ذكره القنصل لم يرد في السجل المذكور.

[31] حول تفاصيل ذلك راجع: خليفة حماش، المصدر السابق، الفصل الخامس.

[32] حول تفاصيل ذلك راجع المصدر نفسه، ص 128- 129.

[33] Kuran ,Ercument, La lettre du dernier Dey d'Alger au Grand vezir, in: R.A./ 1952, p 192.

[34] مراسلات دايات الجزائر، ورقة 28.

[35] المصدر نفسه، ورقة 31.

[36] Kuran، المصدر السابق، ص 195.

[37] مراسلات دايات الجزائر، ورقة 28.

[38] مراسلات دايات الجزائر، ورقة 43.

[39] توجد قائمة جرد محتوياته في: 14 MI 228، سجل 16، ورقة 11.

[40] الجزائر، المكتبة الوطنية، مخطوط رقم 1642، مجموعة رسائل الحاج أحمد باي ومحمد باي، ورقة 54.

[41] Gautherot, Gustave, La conquête d'Alger en 1830 daprès les papiers inédits du Maréchal de Bourmont, Paris, Payot, 1929, p 162.